



الحجرف يقدم طرحه في مناقشة استجواب الوزير الروضان



الغانم مترئساً جلسة المجلس أمس

النائبان الفائزان في الانتخابات التكميلية 2019 عبدالله الكندري وبدر الملا أديا اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة

استجواب الحجرف والسبيعي للروضان ينتهي بتقديم عشرة

الغانم: فجعنا بالهجوم الإرهابي على المصلين في مسجدين بنيوزلندا .. وهذا الحادث يؤكد أن الارهاب لادين له

لذوي الشهداء الذين سقطوا، الوزير العفاسي: الحكومة تستنكر الهجوم الإرهابي في نيوزلندا وتؤكد إدانتها لهذا الحادث. عادل الدمخي: لا بد أن يكون هناك تجريما لخطاب الكراهية ضد المسلمين ويجب أن تعمل على هذا الأمر محليا وإقليميا وعربيا ودوليا. عاشور لصفاء: بيني نيتك من استخدام كاذم وكافكية فهل هو استهزاء؟.. والهاشم ترد: تكسب طائفي مرفوض المجلس يصاحق على المضايك وينتقل الى كشف الأوراق والرسائل الواردة. صالح عاشور: آخر إهتمامات الحكومة أصحاب الدخول المحدودة والبسطاء من المواطنين... 520 محل المؤجري محلات المباركية من ذوي الدخل المحدود وزيادة أسعار الإيجارات جاء بنسبة 700% والحكومة وقلت تتفرج على المشهد. خليل الصالح: نعانى في لجنة الموارد البشرية البرلمانية من عدم تعاون الحكومة وهناك خريجون ينتظرون 3 سنوات ولم يتم تعيينهم في الحكومة فهل نقبلون بانواب هذا الأمر؟ علي النقباسي: لوكان الكلام يعالج المشكلات لعالج عدم توظيف الكويتيين ولعولجت قضية القروض ونعانى من الفقر لدى البعض وإنتشار الجريمة وأنا حذرت من آثار البطالة وطوابير إنتظار المواطنين للعمل.... لا يمكن أن تقبل توظيف الوافدين من عرب واسيويين وأجانب والكويتي بلا وفليفة ولا بد أن يتحمل النواب مسؤولياتهم

تعمدنا نشر أسماء الحاصلين على القسائم الصناعية بالصحف تحقيقاً للشفافية وهي المرة الأولى وليس لدينا ما نخفيه عن الناس أنا نظيف اليد ومستعد للتعاون مع أي لجنة تحقيق يشكلها البرلمان للنظر في الموافقات التي تمت على مبادرات الصندوق الوطني الحجرف: لقد مورست علينا ضغوط غير مسبوقة في هذا الاستجواب.. ونسعى للإصلاح وتلبية طموحات الكويتيين



مصور رئيس مجلس الوزراء خلال وصوله إلى قاعة عبدالله السالم

لا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في طلب طرح الثقة قبل سبعة أيام وعليه سيتم التصويت في جلسة 27 مارس الجاري الروضان: أنا أكثر حماساً لصعود المنصة لتوضيح سلامة الموقف والاستجواب شرف بأن أسأل من أجل الشعب ومصالحه النصب العقاري قضية قائمة قبل أن أتولى الوزارة.. وبعد تويزري جلست مع تكتل المتضررين ووضعتنا خارطة الطريق لحله

كتب أحمد الرشيدية انتهت جلسة مجلس الأمة التي شهدت أمس مناقشة استجواب النائبين مبارك الحجرف والسبيعي لوزير التجارة خالد الروضان بتقديم طلب طرح الثقة بالوزير مقدم من قبل عشرة نواب. وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن النواب الموقعين على الطلب هم الدكتور عبدالكريم الكندري وخالد العتيبي ومحمد لطيف وفراج العرييد والحميدي السبيعي وثامر السويط ومبارك الحجرف وشعيب الموييزري وصالح عاشور وعبدالله فهاد. وأوضح أنه «وفقاً للمادة (102) من الدستور الكويتي والمادة (144) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في هذا الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه» مضيفاً «وعليه سيتم التصويت على طلب طرح الثقة في جلسة خاصة يوم الأربعاء المقبل الموافق 27 مارس الجاري». وكان الوزير الروضان قد أكد في رده على المستجوبين أنه أكثر حماساً لصعود المنصة لتوضيح سلامة موقفه، قائلاً أن الاستجواب شرف بأن أسأل من أجل الشعب ومصالحه. وأضاف الروضان أن قضية «النصب العقاري» قائمة قبل أن يتولى الوزارة وأنه جلس بعد تويزره مع للمتضررين وضعوا سوا خارطة الطريق لحلها. وتابع في شأن القسائم

عن الحضور. عبدالله الكندري لأداء اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة. النائبان يؤديان اليمين الدستورية ويشاران عملهما ككاتبين في مجلس الأمة بعد فوزهما في الانتخابات التكميلية «2019». وذلك استناداً إلى المادة «91» من الدستور. الغانم: فجعنا بالهجوم الإرهابي في نيوزلندا على المسجدين وهذا الحادث يؤكد أن الارهاب لادين له ونياية عن نفسي ونواب المجلس نتقدم بالتعازي والمواساة

للتنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. وقرر المجلس الموافقة على طلب الحكومة مناقشة أزمة التوظيف في جلسة أبريل المقبل بدلاً من جلسة اليوم. ورفع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم جلسة المجلس العادية على أن تستكمل صباح اليوم الأربعاء. وفيما يلي تفاصيل الجلسة: الرئيس مرزوق الغانم يفتتح جلسة مجلس الأمة والأمين العام يتلو أسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين

وقد وافق المجلس على طلب لجنة المباركية البرلمانية بتعميد عملها بالتحقيق في زيادة أسعار المحلات لمدة شهرين لحين إنتهاء الحكومة من تقريرها في هذا الشأن. كما أقر المجلس إحالة تقرير التشريعية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون حقوق الطفل إلى لجنة المرأة والأسرة. وقرر المجلس الموافقة على تكليف لجنة تنمية الموارد البشرية بدراسة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإستيعاب خريجي هندسة البترول والخطوات اللازمة مشكلة النصب العقاري. بدوره قال النائب الحميدي السبيعي أن الوزير الروضان أسهب بالحديث بالدخول في بعض التفاصيل البعيدة عن الاستجواب». وأكد أن مساءلته ستكون مستمرة وأنه سيحاسب أي وزير يتجاوز على القانون مشيراً إلى أنه سيتابع تقديم الاستجواب إذا لم يجد أي إجابة وافية في محاوره. وكان المجلس قد استهل جلسته بإداء النائبين الفائزين بالانتخابات التكميلية عبدالله الكندري وبدر الملا بأداء اليمين الدستورية.

اعتبره «تجاوز الوزير الإداري والمالي في المناصب التي يتولاها» مشدداً أنه لم يرد على كافة الأسئلة البرلمانية وبالأخص جزئية «85» مشروعا التي صرفت عليها الأموال بدون موافقة اللجنة الفنية». ورأى أن الوزير «تعمد خلط الحقائق» مبيناً «أن هناك مشاريع تمت سرقتها وأن الوزير لم يجابوب على أي بند من البنود المتعلقة بـ(الصندوق الوطني) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة» كما أنه «لم يبادر» وفق رأي النائب بجل



تكتيك حكومي



النائبان بعد الانتهاء من عرض استجوابهما



مناقشة جلسة الاستجواب